ضوابط الاقتباس:

من المسائل الجوهرية والهامة في إعداد الأبحاث العلمية التزام بقواعد الاقتباس والتهميش، مهما كان نوع البحث والتخصص الذي ينتمي إليه الباحث؛ لأن درجة موثوقية البحث تقاس بمقدار نوعية وعدد المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها فعلا، وبمدى حداثتها وتطورها بالنظر إلى الموضوع. ويعد الإخلال بمبادئ النزاهة والأمانة العلمية بقصد أو عن حسن نية، جريمة أخلاقية أخطر من ظاهرة الغش في الامتحانات؛ لما فيها من تزوير للحقائق وانتهاك لحقوق الملكية الفكرية والأدبية للغير، وهذا ما يعرض الفاعل إلى عقوبات الاقتباس والتهميش هما عنصران أساسيان في البحث العلمي والأكاديمي.

يستخدم الاقتباس لنقل أفكار أو نصوص من مصادر أخرى بهدف دعم الأفكار المطروحة أو توضيحها، مع الحفاظ على الأمانة العلمية من خلال الإشارة إلى المصدر الأصلي. أما التهميش فيعني الإشارة إلى تفاصيل المصدر الذي تم الاقتباس منه أو الاعتماد عليه، وعادة ما يكون ذلك في الحواشي السفلية أو قائمة المراجع.

المبحث الأول: الإقتباس

المطلب الأول: تعريف الإقتباس

يقصد به أخذ المادة العلمية اللازمة واستخدامها في البحث بما يناسب الموضوع، سواء كانت قوانين أو نظريات أو أفكار أو نتائج أو براهين أو إحصائيات أو جداول من إنتاج الغير لتوظيفها، أو الإستدلال عن صحة نتيجة ما أو نفيها مع نسبة تلك المعلومة إلى أصحابها ومصادرها، وهذا ما يشكل جوهر عملية الإسناد أو التوثيق العلمي.

ويشار إلى الإقتباس في بعض الكتب بلفظ الاستشهاد العلمي، ويعني اقتباس المعلومات من الكتب والمؤلفات وتثبيتها في متن البحث ومثله الإشارة المرجعية وتعني التوثيق، أي ذكر بيانات النشر المتعلقة بالمصدر أو المرجع (كتب رسالة جامعية مجلة علمية، مجلة علمية مطبوعة ...) وتثبيتها في الهامش، حتى يتمكن القارئ من الوقوف على مصدر المعلومات المشار إليها بكل سهولة.

المطلب الثاني: أنواع الاقتباس

نقسم الاقتباس إلى أنواع: الاقتباس الحرفي أو المباشر، والاقتباس الغير المباشر ويسميه البعض إقتباس الفكرة أو المعنى.

- ✓ **الاقتباس الحرفي المباشر:**

يعني أن الباحث ينقل ويدون معلومة وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها دون زيادة أو نقصان، أي لم يتصرف في الألفاظ وتراكيب الجمل تاركا الصياغة كما ذكرها صاحب المرجع (أطروحة أو مقال، مداخلة ....) يفضل أن يكون حجم الاقتباس الحرفي قصيرا، فإذا اقتنع الباحث بضرورة الاستدلال بفقرة طويلة تعين عليه القيام بتفكيكها لمقاطع.

ويجوز للباحث حذف العبارات التي ليس لها علاقة بالوضعية محل الاستدلال سواء كان ذلك في بداية الفقرة او وسطها أو آخرها، لكن بمراعاة شرطين أساسيين: ما تم حذفه يرمز له بالعلامة الدالة على المحذوف وهي ثلاث نقاط، و ألا يغير المقطع المحذوف معنى الفقرة كما أرادها المؤلف الأصل.

سواء كان الاقتباس لنص قانوني أو قرار أو رأي فقهي،.... يجب أن ينقل بعناية ويكتب بين قوسين وبطريقة واضحة وبشكل مختلف على كتابة المتن، كان يكتب في وسط الصفحة وبحروف صغيرة وسطور متقاربة، ويرقم الإقتباس ثم يشار في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر المقتبس منه وفقا لقواعد التهميش، لأن عدم وضع علامة التنصيص الدالة على الإقتباس الحرفي مع ذكر العبارة كاملة يعني أننا أمام سرقة علمية، وذلك الأمر يستوجب العقاب.

يستعمل الإقتباس الحرفي في الأبحاث القانونية في حالة الاستدلال بنص رسمي، قانوني، تعريف ما، الاستدلال بقرار قضائي يتعين عليه أن يسوق القرار ويذكره بألفاظه دون التصرف فيه، الاستدلال بما ورد في تقرير أو وثيقة، الآراء والتعليقات.

✓ **الإقتباس غير الحرفي (غير المباشر)**

يقصد به أن يأخذ الباحث الفكرة من مرجع ويشير لها بعباراته الخاصة فهو صاحب التراكيب اللفظية، لذا ينصح الباحث بالقراءة الجيدة والمركزة لفهم أراء الآخرين حتى لا يخرج عن المعنى المقصود في سياق الفكرة الأصلية التي تأثر بها، نقل الأفكار واقتباسها أي أن الباحث قام بصياغة الأفكار التي اقتبسها بأسلوبه الخاص، لا يعني انه لم يعتمد على الغير بل اعتمد عليه بشكل غير مباشر، لذا يتعين عليه الإشارة في الهامش إلى أصحاب الآراء والأفكار وفقا لقواعد التهميش للأمانة العلمية دون وضع ما تم اقتباسه.

المطلب الثالث: أهمية الاقتباس و ضوابطه

1. أهمية الاقتباس

لا يوجد بحث علمي خال من صور الإقتباس التي تمثل مجموع ما توصل إليه الغير من أفكار وحقائق ونتائج علمية تساعد الباحث وتفيده في بعض جوانب الموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وينبغي على الباحث أن يصنع نفسه للإيجاد حلول للمشكلات والمسائل المستقبلية ذات صلة بموضوع الدراسة، لذا يعد من الأخطاء المنهجية في البحث العلمي ورد عدة صفحات بلا توثيق و بلا الإشارة على مصادر و مراجع مهما كان نوع الموضوع المعالج لإن الإقتباس من المواصفات الأساسية المميزة للبحث العلمي.

2. شروط الإقتباس

- الأمانة العلمية: يجب نقل النصوص أو الأفكار بدقة دون أي تحريف في المعنى أو السياق والإشارة إلى المصدر الأصلي بشكل واضح لتجنب السرقة الأدبية.
- تحديد الهدف من الاقتباس: يستخدم الاقتباس لدعم الحجج، توضيح الأفكار، أو تقديم أمثلة لا ينبغي استخدامه بشكل عشوائي أو مفرط.

- نسبة الاقتباس المسموح بها: يجب أن تكون نسبة الاقتباس محدودة بحيث لا تطغى على العمل الأصلي للباحث، تختلف النسبة حسب التخصص والمؤسسة العلمية، لكنها غالباً لا تتجاوز 30%.

- التوثيق الصحيح: ذكر جميع المصادر المستعملة في البحث ضمن قائمة المراجع.

- الاعتدال في الاقتباس: تجنب الإكثار من الاقتباس المباشر، يجب أن يكون البحث معبراً عن أفكار الباحث بالدرجة الأولى، إذا كان لا يتجاور 3 مؤلفين يتم ذكرهم جميعا مع باقي المعلومات المتعلقة بالكتاب كما سبق ذكرهم، و إذا كان أكثر من 3 مؤلفين، يذكر فقط لقب واسم احدهم (الأول) وآخرون وباقي المعلومات.

- الاقتباس من مرجع لم يتم الإطلاع عليه: في حال الاقتباس من مرجع لم يتم الإطلاع عليه مباشرة، وإنما عن طريق مؤلف آخر، يتعين عدم الإكثار منه ونكتب عن ذلك المرجع نقلا عن وتكتب معلومات المرجع.

- في حال نقص المعلومات المطلوبة بدون سنة نشر (د.س. ن)، دون دار نشر ، دون رقم طبعة ...(د.ط).

- ويجب تجنب الاقتباس من مصادر مشكوك في مصداقيتها والاعتماد فقط على مصادر موثوقة وذات مصداقية علمية.

- الاقتباس من المصادر الأصلية يفضل الرجوع إلى المصدر الأساسي للمعلومة بدلاً من الاعتماد على مصادر ثانوية.

- عدم تشويه المعنى عند إعادة صياغة النصوص، يجب الحفاظ على جوهر الفكرة الأصلية دون تغيير.

- توضيح حدود الاقتباس عند نقل نص طويل نسبياً، يجب الفصل بوضوح بين الجزء المقتبس والمحتوى الأصلي للباحث.